Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِل للعُلومِ الإنسَانيّةِ
Vol. 30/ No. 12/ 2022 المجلد 30/ العدد 12/ 2022

دولة الإضعاف ودولة التمكين وسياسات القضاء على الفقر في العراق: دراسة تحليلية

أحمد صالح احمد داود
قسم علم الاجتماع/ كلية الاداب/ جامعة تكريت/ العراق
ahmdalsalh276@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2022/8/9 تاريخ قبول النشر: 24 /2022/9 تاريخ نشر البحث: 15 /12/ 2022

المستخلص

إن مشكلة الفقر آخذة بالتزايد والاتساع فلم تكن الجهود الدولية بالمستوى الذي يقف بوجه هذه الظاهرة فكانت النتائج كارثية ظهرت في المدى القصير وإن تُركت ستكون أشد في المدى البعيد؛ لأن السياسات المتبعة للحد من هذه المشكلة تثير علامات استفهام فإذا كانت هناك اموال تخصص لدعم بعض الفئات لماذا ينتشر الفقر في المجتمع ومن هم الفقراء وما علاقة السياسة الاقتصادية والمالية للدولة بالفقر والتنمية وإذا كانت الدولة تسعى لوضع إستراتيجات تنموية ما علاقة إجراءات التنمية بالحد من الفقر وكيف تكون الدولة دولة إضعاف أو دولة تمكين وكيف يسهم النمو الاقتصادي بالتخفيف من حدة الفقر ويحاول البحث الكشف عن مسببات الفقر في المجتمع العراقي وتحديد الفئات الفقيرة وكذلك معرفة كيف تكون الدولة دولة إضعاف أو دولة تمكين وأيضا تحليل السياسات المنتجة للفقر والفقراء مستعينين بالمنهج الوصفي التحليلي فالمنهج الوصفي هو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة ما وإخضاعها للدراسة الدقيقة لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل وقد وجد البحث أن حجم الفقر في العراق بازدياد مطرد وفق المقياس المعياري لخط الفقر لاسيما مع ارتفاع سعر الصرف وزيادة أعداد العاطلين وإن الفقراء في العراق هم فقراء تكوين وتمكين كذلك فإن استمرار العمليات الإرهابية وموجات النزوح والسلاح المنفلت أدى إلى استمرار مسألة تأنيث الفقر وأن سياسات الدولة المالية والاقتصادية موجهة لخدمة فئات وشرائح محددة ولم تستهدف الفقراء وعليه توجب وضع برامج لتعليم الأسر التي تعيلها نساء لتمكينهن من العمل وتكثيف الجهود لاستقرار الوضع الأمني والحد من العمليات الإرهابية والتهجير وتوجيه السياسة المالية للدولة لتشمل أكبر عدد من الفئات الهشة ورسم خطط تنموية دقيقة تشمل شرائح المجتمع كافة.

الكلمات الدالة: الدولة، الإضعاف، التمكين، السياسات، الفقر

The Statehood of Weakening and the Statehood of Empowerment and Policies of Poverty Eradication in Iraq: An Analytical Study

Ahmed Salih Ahmed
Department of Sociology/ Collage of Arts/ University of Tikrit/ Iraq

Abstract:

The problem of poverty is increasing and widening. The international efforts have not been at the level that stands against this phenomenon. The disastrous results have appeared in the short term, and if left will be more severe in the long run, because the policies adopted to reduce this problem raise question marks. If there are funds allocated to support some groups, why does it spread? Poverty in society and who are the poor, and what is the relationship of the economic and financial policy of the state to poverty and

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

development, and if the state seeks to develop development strategies, what is the relationship of development measures to poverty reduction, and how the state is a weakening state or an empowering state, and how economic growth contributes to alleviating poverty, and the research tries to uncover the causes of poverty In Iraqi society, identifying the poor groups, as well as knowing how the state is a weak state or an empowered state, and also analyzing policies that produce poverty and the poor using the descriptive analytical method. The volume of poverty in Iraq is steadily increasing according to the standard scale of the poverty line, especially with the high rate of poverty The continuation of terrorist operations, waves of displacement and uncontrolled weapons led to the continuation of the issue of feminization of poverty, and that the state's financial and economic policies are directed to serve specific groups and segments and did not target the poor, and accordingly it was necessary to develop programs for educating families headed by women. To enable them to work and intensify efforts to stabilize the security situation, reduce terrorist operations and displacement, direct the state's financial policy to include the largest number of vulnerable groups, and draw up accurate development plans that include all segments of society.

Keywords: State , Flagging , Empowerment, Policies , Poverty

1. المقدمة

الفقر مشكلة تلازم كثير من المجتمعات، ولاسيما في الدول النامية. وله الكثير من المسببات منها قلة موارد هذه الدول أو بسبب سوء توزيع الثروة والدخل مما يخلق تفاوت كبير بين الطبقات وغير ذلك. ويبدو أن السياسات المتبعة في هذه الدول ولاسيما الاقتصادية منها موجهة نحو فئات معينة تحقق منها منافع شخصية أو فئوية، لكنها في المقابل معادية للفقراء. وقد قُسم هذا البحث على قسمين، ففي المبحث الأول سلطنا الضوء على الفقر وتصنيفاته وأنواعه والفقراء في العراق ومسألة تأنيث الفقر. أما في المبحث الثاني فقد تناولنا أثر الأصول في مكافحة الفقر وإجراءات النمو المناصر للفقراء، وكذلك دولة الإضعاف ودولة التمكين وعلاقة الفقر بالتنمية، ومن ثم الإستراتيجيات المتبعة لمكافحة الفقر في العراق، وأخيرًا منظور امارتيا سن للفقر.

1.1. مشكلة البحث

تعاني كثير من المجتمعات ومنها المجتمع العراقي؛ من مشكلة الفقر الآخذة بالتزايد والاتساع. وظلت تجتهد للوقوف بوجه هذه الظاهرة، بدراسة مسبباتها وآثارها على المجتمع؛ لأنها لو تُركت لكانت نتائجها وخيمة وكارثية سواء في المدى القصير أو البعيد. ولذلك حاولت بعض الدول اتباع سياسات ووضع إستراتيجيات للحد من هذه المشكلة التي باتت تؤرق الكثير من المسؤولين. وهنا يمكننا أن نصوغ مشكلة البحث ببعض التساؤلات، كما يأتي:

1- لماذا ينتشر الفقر في المجتمع العراقي؟ ومن هم الفقراء؟
2- ما علاقة السياسة الاقتصادية للدولة بالفقر والتنمية؟
3- ما علاقة إجراءات التنمية بالحد من الفقر؟
4- كيف تكون الدولة دولة الإضعاف أو دولة التمكين؟
5- كيف يسهم النمو الاقتصادي بالتخفيف من حدة الفقر؟

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

2.1. أهمية البحث

الفقر مشكلة معقدة ومتزايدة بشكل مطرد ولاسيما في المجتمع العراقي. فرغم الميزانيات الانفجارية التي تقر في كل عام، إلا نسبة الفقراء تزداد بشكل كبير لاسيما بين الفئات الهشة. ولذلك جاءت أهمية بحثنا من شعورنا بضرورة تسليط الضوء على الأحوال الاقتصادية للمجتمع العراقي، ومعرفة كيف ترسم الخطط التنموية التي لم تستطع لحد الآن تغيير ولو جزء بسيط من الواقع الاقتصادي للفرد العراقي. ولأنه يسليط الضوء على أنواع الفقر وكيف صنفته المنظمات الدولية، وأهم الإجراءات المتبعة والمتخذة للحد منه، وكذلك العلاقة بينه وبين التنمية.

3.1. هدف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- الكشف عن مسببات الفقر في المجتمع العراقي. وأي الفئات أكثر عرضة للفقر.

2- معرفة كيف تكون الدولة دولة إضعاف أو دولة تمكين.

3- تحليل السياسات المنتجة للفقر والفقراء.

4.1. منهج البحث

المنهج هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما للكشف عن حقيقة مجهولة لدينا أو من للبرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون. ودراستنا هذه تُعد من الدراسات الوصفية، فالمنهج الوصفي هو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها وتصنيفها واخضاعها للدراسة الدقيقة، بهدف فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل وتوجيهه.

2. الفقر

1.2. **تصنيفات الفقر، الفرق بين الفقر والإفقار**.

الفقر ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية ذات أبعاد نفسية وانسانية، ينمو في سياق تاريخي مجتمعي جغرافي ضمن زمن كوني محلي في الوقت نفسه. وهو كغيره من المفاهيم الأساسية والظواهر الأخرى يختلف بحسب وجهات النظر والأيديولوجيات التي ينطلق منها تعريفه.

ويعد أيضا ظاهرة نسبية معقدة ومتعددة الأوجه والأنواع، حتى وقت قريب كانت أدبيات الفقر تركز على المظاهر المادية وقياس مؤشرات متوسط دخل الفرد وفجوة الفقر وخطوط الفقر المتعلقة بالدخل، إلا أن التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية أحدثت انتقالة في تناول الفقر على مستوى المفاهيم والمسببات والحلول بحيث أعطت وظيفة مهمة للجوانب غير المادية فتوسع مفهوم الفقر من المضامين المادية إلى المضامين البشرية، الأمر الذي أسهم في إبراز أثر الفقر المؤسسي المتعلق بالدولة وفقر التمكين المتعلق بالموارد البشرية[1:ص134].

وقد عرفه مجلس وزراء المجموعة الاوربية عام 1975 انه: الأفراد والأسر ذات الموارد التي تقل إلى درجة تبعدهم عن الحد الأدنى المقبول للحياة في الدول الأعضاء التي يعيشون فيها. **أما الامم المتحدة فقد عرفت الفقر**

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

بأنه: العوز المادي، والفقراء هم اشخاص وأسر يعمل افرادها للكفاح بصفة مستمرة لإنقاذ أنفسهم وأسرهم من الفقر، وليضمن هؤلاء الأفراد وهذه الأسر لنفسها إمكانية الحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية، إلا االأنها تبنت فيما بعد مفهومًا شاملًا للرفاة[2:ص29].

ويعرف أيضا بأنه نقص في القدرة الانسانية (فردية أو فئوية) التكوينية أو التمكينية، وهو أيضا خلل في أداء المؤسسات المعنية في التعامل مع هذا النقص عن طريق استثمار موارد البيئة وإيجاد نظام عادل للإنتاج والتوزيع أو الاستهلاك، مما يعدم أو يحد من فرص الحصول على عمل مدر لدخل مناسب ويؤدي إلى حرمان كلي أو جزئي في إشباع حاجات التغذية والمادية والاجتماعية[3:ص36].

وهو على نوعين، فقر عجز وهذا النوع (ذاتي)، وفقر حرمان، وهذا النوع (موضوعي). ويكون على أصناف عديدة منها[4]:

1- الفقر البشري: ويعني افتقار الفرد إلى القدرات الضرورية، كالتعليم، أو قد يعاني من سوء التغذية.
2- فقر الدخل: ويعني ان يقل الدخل عن الحد الادنى مما يفقد الفرد قدرته على الإنفاق.
3- الفقر المفرط: ويعني عدم القدرة على إشباع حتى الحاجات الغذائية البسيطة.
4- الفقر الإجمالي: وهو أدنى مستويات الفقر، ويعني عدم القدرة على إشباع الحاجات الضرورية غير الغذائية التي تختلف من بلد لآخر.
5- الفقر النسبي: وتحدده معايير أو مستويات يمكن أن تكون متغيرة باختلاف البلدان أو الأزمان، فخط الفقر مثلاً يمكن أن يتغير ويرتفع مع ارتفاع الدخول. وهذا النوع من بين أنواع الفقر يعتبر معتمدا لدى المنظمات الرسمية.
6- الفقر المدقع: ويعرف طبقًا لمعيار محدد، كتحديد دولار واحد في اليوم كخط للفقر.

وهناك تصنيف مقترح للفقر يصنف الفقر إلى صنفين رئيسيين هما[3:ص31]:

1.1.2. فقر تكوين، ويقسم إلى قسمين أيضا:

أ- **فقر بالتكوين البايو– فسيولوجي:** أي بالولادة أو بعدها أو بسبب ظروف معينة (كالتعرض للعنف مثلًا...). أي انه فقر يتصل بالإنسان غير مكتمل القدرة بسبب نقص أو خلل في قدراته الجسدية أو العقلية أو النفسية.

ب- **فقر بالتكوين الثقافي:** ويعبر عن صورة نمطية تترجم سلوكيًا على صعيد الواقع عبر إقصاء أو استبعاد أصناف معينة كالنساء مثلًا، إذ يعتبرن عاجزات عن العمل خارج إطار منزلاتهن الهامشية، أو غير مؤهلات لذلك، بسبب قيم الشرف وغيرها. وكذلك استبعاد فئات اثنية أو دينية من قبل فئات أخرى، إما بسبب تحريم العمل معها أو نبذها اجتماعيًا.

2. 2.1. فقر تمكين:

يشمل فقر التمكين اولئك الذين يفتقرون لأي نوع من القدرات الفنية أو العلمية التي تمكنهم من الحصول على عمل ذو مردود كافٍ، أو تجعل الفرص المتاحة شبه معدومة بسبب شروط تتعلق بالكفاءة والخبرة، بمعنى ان

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

هؤلاء في الغالب عاطلون، ولا يحصلون على فرصة عمل برغم بحثهم المستمر، أو هم يعملون بدخل متواضع ربما لساعات اطول بسبب ضعف قدراتهم.

وثمة فرق بين الفقر والإفقار، فالإفقار يأخذ شكل السياسة المتعمدة في تبديد الثروات والموارد المتاحة في مشاريع ثانوية لا تمس صميم حياة المواطن ولا تعود عليه بالنفع ولا ترفع من مستوى عيشه وامكانياته، كأن تودع في بنوك دولية خارج البلد، أو تستثمر هذه الموارد في الخارج بما ينفع الدول التي تستثمر فيها. فالإفقار في هذا السياق هو ديناميات الفقر أي آليات توليده، وتعني السياسات الاقتصادية المتبعة. وكل هذا يقلل من المشاريع التنموية ومن ثم التقليل من فرص العمل. **أما الفقر** فهو نتيجة طبيعية لهذه السياسات، أو ربما هو فئوي يصيب الفئات الهشة كما تسمى.

2.2.خط الفقر، الفقراء في العراق

يقصد بخط الفقر القياس المعياري لدخل الأسرة المناسب، الذي تُحدده كل دولة أو ولاية ويُراجع بشكل مستمر، بحيث تصنف الأسر التي تكون أقل من هذا المعيار على أنها فقيرة رسميًا، وتستحق المساعدة من الرعاية الاجتماعية في المنطقة، فالفرد لا يستطيع العيش دون الحد الأدنى من المقومات الرئيسيّة، مثل كمية الغذاء الكافية لجسم الإنسان، والمأوى المناسب للحماية من العناصر المحيطة، والملابس الملائمة لظروف المعيشة والعمل. ويستند حساب خط الفقر إلى تحديد كلفة الحاجات الأساسية، أي تحديد مستوى الانفاق الذي يسمح للأسر أن تنفق ما يكفي على الغذاء لتتمكن من تغطية الحد الأدنى من الطاقة المطلوبة فقط، وكذلك ما يكفي لسد حاجتها الأساسية غير الغذائية. ولهذا فهو – أي حساب خط الفقر – يرتبط بمرجعية زمنية معينة، لأن مداخيل الأسر وكلف الحاجات تختلف من زمن إلى آخر.

ويقاس مستوى الفقر بمقياسين رئيسيين هما: قياس حجم الفقر المسمى Head count index وقياس عمق الفقر وهو ما يسمى فجوة الفقر Poverty gap index ، ويمثل قياس حجم الفقر نسبة الأفراد – في مجتمع أو جماعة أو اقليم – الذين يقعون تحت مستوى خط الفقر. أي نسبة الأفراد الذين لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية[3: ص32 – 34].

إن المتتبع لحالة الفقر في العراق يجد ان لها طابع تراكمي، فالتسعينات حتى سقوط النظام السابق أفرزت ظواهر عديدة ذات صلة بالفقر، وأهمها أن رواتب العاملين وأجورهم في أجهزة الدولة انخفضت ولم تعد ذات قيمة تذكر في ظل ضغوط التضخم، مما أدى إلى ترك آلاف العاملين لوظائفهم والتوجه إلى سوق العمل الهامشي، الذي لا يحظى أفراده باي نوع من الضمان الاجتماعي. كذلك فإن انخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير جعل الأسرة تنفق نسبة عالية من دخلها للحصول على الغذاء، إلى جانب تدهور النظام الصحي ومحدودية أعداد المستفيدين من خدمات الرعاية الاجتماعية؛ وبذلك ارتفعت نسبة الفقر للأفراد والأسر في الريف والحضر؛ ولهذا أصبح الفقر في العراق ذا طابع تراكمي.

وفي الوقت الحالي؛ فإن جزءا كبيرا من مشكلة الفقر في العراق تعود إلى توقف شبه تام للكثير من المؤسسات الإنتاجية التي كانت تستقطب أعداد كبيرة من العاملين وتوفر لهم فرص عمل مستمرة، ناهيك عن أن

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

زيادة سكان العراق إلى الضعف تقريبًا منذ عام 2003 إلى اليوم أوجد الكثير من الشباب في سن العمل لكن دون فرص عمل تذكر. وكذلك تزامن مع توقف مؤسسات الدولة عن العمل غياب القطاع الخاص، زيادة على أن نظم التعليم لا تهيئ المخرجات إلا لسوق عمل حكومي.

إن معيار الفقر في العراق في الوقت الحاضر هو نسبة البطالة، فكلما ارتفعت نسبة البطالة بمعنى زادت نسبة الفقر؛ لأن ارتفاع نسبة البطالة يعني انخفاض نسبة الإنتاج المحلي. ولذلك يرى برتراند رسل ضرورة زيادة نسبة الإنتاج بشتى الوسائل لسد بعض احتياجات الفقراء. والفقراء في العراق هم الذين لا يستطيعون سد احتياجاتهم أو الذين ليس لديهم قدرات بشرية.

3.2. تأنيث الفقر وأهم العوامل المؤثرة فيه

يصف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) تأنيث الفقر بأنه "عبء الفقر الذي تتحمله المرأة، لاسيما في الدول النامية". إن هذه الظاهرة ليست نتيجة لضعف الدخل فحسب، بل أيضا نتيجةً للحرمان من الإمكانيات الجنسانية الموجودة في المجتمعات والحكومات. وهذا يشمل فقر الخيارات والفرص، مثل التمكن من عيش حياة طويلة وصحية وخلاقة، والتمتع بالحقوق الأساسية كالحرية والاحترام والكرامة. وكذلك فإن حصة المرأة المتزايدة من الفقر تتناسب طرديًا مع ارتفاع نسبة الأسر التي تعيلها الأم وحدها. ومصطلح تأنيث الفقر نفسه أمر يحوم حوله الجدل، وقد عُرف بطرق عديدة ومختلفة. في العام 1978 قامت (ديانا بيرس) بصياغة هذا المصطلح "تأنيث الفقر" بعد القيام ببحث وملاحظة أن عددا غير متكافئ من النساء يعانين من الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية، كما هو الحال عالميًا أيضا. وفي وقت بحث بيرس، كان ثلثي الفقراء ممن هم فوق سن 16 سنة من النساء[5].

إن فقر المرأة ناتج عن موقف ثقافي تمييزي في معظم المجتمعات الشرقية التي بدأت ثقافة النوع الاجتماعي (الجندر) بالانتشار فيها، بما في ذلك القوانين، إلا أن كثيرًا منها يظل في حدوده النظرية. كذلك فإن بعض الظروف الصعبة التي تواجه الأسر كثيراً ما تتحمل المرأة صدماتها وآثارها، فحالات التهجير أو الغياب الطويل لرب الأسرة أو وفاته أو بطالته أو غير ذلك من الأزمات، تضع المرأة في مواجهة العواصف. ويشير أحد التقارير الدولية أن أحد إستراتيجيات بقاء الأسرة الفقيرة يتمثل في أن تكون المرأة ممتصة للصدمات. ويرى البعض أنه يمكن القضاء على الفقر بين النساء في الدول النامية بإتباع أكثر من سياسة منها[6]:

1.3.2. سياسة الائتمان:

تلجأ بعض النساء الفقيرات في الدول النامية إلى العمل لحسابهن لإعالة أنفسهن وعائلاتهن، فيشرعن بإقامة مشروعات صغيرة زراعية أو صناعية أو خدمية أو متعلقة بالأنشطة التجارية. ولا تدر عليهن هذه الأنشطة في الغالب دخلاً كافيًا يخرجهن من دائرة الفقر؛ لأنهن يفتقرن للعديد من العوامل التي تمكنهن من التوسع في مشروعاتهن، كالتعليم والمعرفة الفنية والإدارية ويفتقرن إلى رأس المال المناسب، ويصعب عليهن الوصول إلى الائتمان وأسواق المواد الخام والخدمات اللازمة للتوسع أو حتى إحداث تطوير ملموس في مشروعاتهن.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

2.3.2. الاستثمار في النساء

ويقصد به الإنفاق على تعليم النساء وعلي تدريبهن وإكسابهن المهارات والقدرات الفنية المتنوعة والإنفاق على توفير الرعاية الصحية للنساء. وهذا النوع من الاستثمار قد ينفع الاقتصاد، إذ يؤدي إلى انخفاض معدلات وفيات الأطفال وارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم، وتحسين مستوى التغذية وبطء النمو السكاني.

وتتأثر ظاهرة تأنيث الفقر بعدد من العوامل كالتعليم مثلًا، فنسبة تعليم الإناث متدنية قياسًا بالذكور، ويعود ضعف التحاق الإناث الفقيرات بالمدارس رغم وعيهن بضرورته بسبب كثرة المتطلبات كالتدريس الخصوصي والملابس وغيرها. وكذلك فإن الأوضاع الصحية للنساء متدنية مقارنة بالرجال؛ لأن الوصول إلى الخدمات الصحية للنساء مكلف كثيرًا قياسًا بالرجال. أما بالنسبة لعمل المرأة في العراق فهو يفصح عن تمييز ربما مقصود أو غير مقصود احيانًا تبرره ثقافة المجتمع.

ومسألة تأنيث الفقر في العراق لها خصوصيتها، إذ هي ليس كغيرها من الدول الأخرى، لما مر به المجتمع العراقي من أزمات متتالية منذ الحرب العراقية الإيرانية وما تلاها، مرورًا بالاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، لتتفقئ بعدها الدملة بكوارث ما عرفها التاريخ من قبل. فكثر القتل والاعتقال من القوات الغازية، واعقبتها بنهج مشابه عمليات قتل واغتيال نفذتها التنظيمات المسلحة، مما دفع كثير من الأسر لمغادرة محل سكناها إلى مناطق أكثر امنًا. واستمر هذا الحال بنسب متفاوتة حتى عام 2014، لتبدأ موجة نزوح جماعي شملت أكثر من ثلث مساحة العراق. هذه الأحداث الكبيرة والكثيرة التي استمرت لما يزيد على ثلاثة عقود، خلفت ملايين الأيتام وآلاف الأرامل، وآلاف الأسر التي تعيلها نساء ربما حتى غير متزوجات. هذا كله يضع ثقلًا تنوء بحمله المرأة، مما يقلل الفرص المتاحة أمامها، ويعيقها من تطوير قدراتها أو مواصلة تعليمها، بل يجعلها ضمن الفئات الأكثر هشاشة والأكثر عرضة للصدمات تلو الصدمات، ولهذا تعيش النساء في هذه المجتمعات المأزومة في الغالب ضمن خط الفقر، وقد يستمر بها الحال مدة طويلة أو ربما قد تكون قصيرة.

ويحدد الخبراء نوعين من الفقر بحسب مدة كل منهما، وهما: الفقر المزمن والفقر العابر. فالمزمن يكون متعدد السنوات، وغالباً ما يكون متعدد الأجيال، وهو شبيه بالحرمان الاجتماعي. أما **الفقر العابر** فهو يشير إلي الفقر قصير الأمد أو مؤقت أو موسمي، كالصدمة أو الخسارة المؤقتة التي تحدث احياناً بعد الكوارث، ويمكن أن تؤدي إلى الفقر "الشديد" أو "الحاد"[7].

4.2. الأصول: أنواعها، وأثرها في مواجهة الفقر

الأصول هي الموارد الاقتصادية التي يملكها أفراد المجتمع. وهي أي مُلكية ملموسة أو غير ملموسة ملائمة لمساعدة أفراد المجتمع يمكن اعتبارها أحد الأصول. وبعبارة بسيطة، هي الأشياء ذات القيمة التي يمكنه تحويلها بسهولة إلى نقد، فتشمل الأصول المادية والاجتماعية والبيئية، كما يلي[8: ص438]:

أ. أصول مادية: تتعلق بالجوانب المادية المرتبطة بالقدرة على امتلاك الأرض والاستثمار فيها. فارتفاع المستوى المعيشي يضمن الجوانب الصحية والتعليمية للفرد، وان انعدام هذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقراء.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ب. أصول اجتماعية: وترتبط بالعلاقات الاجتماعية بين البشر التي يمكن أن تتآكل حسب طبيعة الظروف والأوضاع الاجتماعية السائدة، ومثل هذه الأصول تكون عرضة إلى الانحلال بمرور الوقت لارتباطها بمصالح الأفراد بالدرجة الأولى الأمر الذي يجعل قاعدتها غير ثابتة.

ت. أصول بيئية: تتعلق بالجوانب البيئية والقدرة على زراعة الأرض واستثمارها. فإذا ما تآكلت هذه الأصول كانت النتائج سيئة على الفقراء، لاسيما عند خفض الإنفاق العام عليها.

5.2. إجراءات النمو المناصر للفقراء

يعد عنصر صناعة الفرص سواء بالتحالفات الإستراتيجية أو بعمليات المشاركة والتعاون أو بالبحث والدراسة والتحليل واستخدام مناهج خلق الفرص الاقتصادية وإيجادها من العدم وانتهازها وتوظيفها لتوسيع نطاق الأسواق، من أهم الإجراءات التي تحد من تزايد الفقر والفقراء وتساعد على النمو. وهناك إدراك عام بأن جهود الدول الأفقر المبذولة لتصبح افضل متكاملة مع الإجراءات الاقتصادية العالمية بتحرير التجارة وغيرها من الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالسوق. زيادة على أن عامل انفتاح التجارة العالمية ونموها عنصران هامان تستفيد منهما الدول الفقيرة، وكذلك عن طريق دفع اقتصادياتها لتحسن أدائها ولتكون أكثر كفاءة وأكثر إنتاجية ومنافسة وهذه كلها تؤدي إلى نماء التجارة، ومن ثم تحسن مستويات المعيشة[9].

كان لتحرير التجارة الأثر الفاعل في دول متعددة ومختلفة الانظمة والحضارات. فلندا مثلاً وفرنسا والمكسيك والبرتغال وسنغافورة وتايلاند، وكذلك تركيا. إن الدول الافقر يجب أن تتاح لها الفرص ذاتها لتستفيد من الأسواق المفتوحة. والأمر يُعرف بضده؛ فالسياسات المقيدة للتجارة تميل إلى كبح الإنتاجية والنمو، وإلى جعل الأمور أسوأ بالنسبة للفقراء. وعوضاً عن التساؤل حول منافع التجارة الحرة يجدر بالمهتمين بأوضاع الدول الفقيرة أن يقيموا الحملات لتشجيع الدول الغنية على فتح أسواقهم أمام الدول النامية للاستيراد ولتصريف منتجاتهم الزراعية وهذا الأمر يعود بالفائدة على الدول النامية والدول المتقدمة خصوصاً مع أنه لا بد من تأمين مداخيل أخرى للدول النامية لدعم إنتاجها الزراعي وتحسينه وتسويقه ومع أن الكثير من المنظمات غير الحكومية ترى ضرورة زيادة انفتاح أسواق الدول النامية على أسواق الدول الصناعية[10:ص132 – 133].

وكذلك من إجراءات النمو المناصر للفقراء هو خلق بيئة مناسبة تركز على المنشآت الإنتاجية التي تستقطب أكبر عدد من العاملين، زيادة على أن زيادة أجور العاملين يمكن أن تساعد الفقراء، وأيضا فإن التحول الديموغرافي كزيادة النسل وخاصة في المجتمعات الزراعة التي تتطلب زيادة في الأيدي العاملة، أي أصول زراعية، وهذه تعد فكرة تقليدية.

3. دولة الإضعاف ودولة التمكين

1.3. دولة الإضعاف ودولة التمكين وخصائصهما

1.1.3. دولة الإضعاف: تشير دولة الإضعاف إلى الدولة الرخوة، وأول من استخدم هذا المفهوم هو الاقتصادي السويدي (ميردال)، إذ أكد على أن الدولة الرخوة هي السبب الأساس لاستمرار الفقر

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

والتخلف، فهي تعمل – بحسب ميردال – على انتشار الفساد والرشوة، وتساعد على جعلهما نمطاً من أنماط الحياة. وتنوب عن دولة الإضعاف حكومة تصدر قوانين لكنها في الغالب لا تطبقها؛ بسبب تمتع الطبقة العليا بقوة تستطيع فيها فرض إرادتها على سائر فئات المجتمع، فهي دولة هشة غير قادرة على تطبيق القانون[11:ص131].

وتستخدم بعض الدول قدرا كبيرا من سلطتها في اتخاذ إجراءات تناهض مصالح الفقراء، ويستخدم المواطنين من ذوي السلطات موارد الحكومة لتعزيز قبضتهم على السلطة، ويستخدمون المواطنين من ذوي النفوذ بدوائر السلطة نفوذهم السياسي للحصول على فرص نفيلية في التمتع بالموارد العامة، وتكون هذه الدولة في هيكلها الاقتصادي وعملياتها مناصرة للأغنياء ومعادية للفقراء ومتحيزة لخدمة المصالح المكتسبة، ويظهر هذا الشكل في بلدان العالم الثالث[12:ص264]. فهي دولة يتغلغل الفساد بين مؤسساتها، وتحتكر طبقة واحدة ثرواتها ويزيد فيها الجهل وتتسع الفروق بين طبقات المجتمع[13:ص15]. وتركز على المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية.

2.1.3. دولة التمكين: يوجد في بعض الدول تفاعل بين الناس والأسواق والدولة، إذ تعمل العديد من الدول للصالح العام أو لمصلحة الفقراء، باتخاذ تدابير لحماية الأطفال مثلًا، وإلى إعادة توزيع الثروة أو الحد من الفقر. وفي جميع الدول لا يوجد شر مطلق ولا خير مطلق، وهذه البنية المعقدة تتيح إمكانية إقامة ضوابط وموازين تكبح فساد المسؤولين وتفسح المجال للإصلاح وإقامة تحالفات داخل هياكل الدول.

وكذلك تعمل دولة التمكين على تشجيع المشاركة السياسية للمجتمع، بتوفير مؤسسات حكومية متسامحة تجري حوارًا حرًا للسياسة العامة والتنمية والتغيير، وتشجع الشراكات بين القطاع العام والخاص؛ أي تخصص جزء ملائم للمنظمات غير الحكومية وتشركها في الحوار المتعلق بالسياسات العامة. وتشجع على التخطيط المنطلق من القاعدة إلى القمة. زيادة على سعيها لإقامة توازن يتصدى للفئات والأفراد الأقوياء اقتصاديًا، ومحاربة الفساد الذي يعترض جهود القضاء على الفقر[12:ص265].

إن المتابع للشأن المحلي يجد ان السياسات المالية والاقتصادية للدولة بعيدة عن طموحات الأفراد ولاسيما الفقراء. فالخطط التنموية لم تثمر شيئًا وربما لم نجد لها اثرًا على الواقع، وكل المؤسسات في تراجع مستمر إذا ما أُخضعت لمعايير الجودة العالمية، سواء التعليمية أو الصحية أو الخدمية وغيرها. وخير دليل على ذلك خروج المؤسسات التعليمية في العراق من التصنيفات العالمية وتزايد أعداد الأميين وغير الملتحقين بالمدارس والجامعات، وتردي الخدمات الصحية وتزايد الحالات المرضية المستعصية، بل إن كثيرا من المرضى يفضلون العلاج في الخارج رغم تكاليفه العلاج الباهظة في الداخل بحثًا عن خدمات ورعاية طبية أفضل. رغم أن هذا يؤدي إلى إخراج كثير من الأموال إلى الخارج ولاسيما العملة الصعبة. ناهيك عن تمتع الطبقة العليا والمتنفذة بامتيازات كثيرة، أبعدتهم عن الشعور بحاجة الأفراد وعوزهم. وبهذا فهي اقرب إلى دولة إضعاف منها إلى دولة تمكين.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

2.3. العلاقة بين الفقر والتنمية، وكيف يمكن مقاومة الفقر في عالم متغير؟

إن العلاقة بين الفقر والتنمية هي علاقة ارتباط بين متضادين، بمعنى هناك علاقة عكسية تربط بينهما؛ فكلما زاد التقدم والتطور قلَّ الفقر والحرمان في المجتمع. ولذلك فإن العقدة الأكبر أمام التنمية هي اتساع دائرة الفقر وشدة الفقر. فإذا كان مستوى المعيشة يهدف بشكل مباشر إلى قياس كفاءة حياة الأفراد بمختلف طبقاتهم؛ ومن ثم الوصول إلى مستوى معيشي ملائم إلى حد الكفاية؛ فإن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو الوفاء بحاجات المجتمع، وتحقيق الرعاية الاجتماعية لأفراده كافة على المدى الطويل، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مفهوم التنمية يستند أساسًا إلى الإنسان الذي يعتبر الغاية الأساسية لعملية التنمية البشرية سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، ثقافيًّا وعلميًّا وفكريًّا. وإن أي تراجع أو تردٍّ في الحالة الاقتصادية لأي دولة فإنه حتمًا سينعكس بشكل أو بآخر على واقع المجتمع وأفراده؛ فتبرز السلبيات، وتطغى وتهدد.

لذلك فإن الجذور المشتركة بين المشكلات الاقتصادية والتنموية، وانعكاسها على ظاهرة الفقر، تمخض عنها علاقات تبادلية بين متضادين (التنمية المستدامة والفقر). فبلوغ التنمية المستدامة أعلى مستوياتها يعني انحسار ظاهرة الفقر في أدنى مستوياته، وبالعكس؛ فإن ارتفاع مؤشر ظاهرة الفقر مرهون بتدني مؤشرات التنمية المستدامة. وترجع أسباب ذلك إلى ضعف القدرة على توفير أو تحقيق حد الكفاية من احتياجات الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع، التي تؤمنها لهم مستويات التنمية المستدامة المرتفعة.

فالتنمية المستدامة وسيلتها وغايتها «الإنسان»، وتوفير فرص الحياة الكريمة له ولأبنائه وللأجيال القادمة. وطالما أن هذا الإنسان لم تتحقق له فرص الحياة الكريمة، ولم تؤمَّن له الكفاية من احتياجاته الاجتماعية، كالصحة والتعليم وفرص العمل، فإن التنمية المستدامة ستفشل في تأمين الوسيلة وتحقيق الهدف والغاية[14:ص36] .

تركز تقارير وزارة التخطيط في العراق على المستوى المعيشي وليس على المستوى الاقتصادي فقط، وتؤكد ان هناك ربط بين الحرمان والفقر والعجز. وتشير هذه التقارير إلى أن أغلب عوائل الشهداء دخلت دائرة الفقر. ولذلك كان شعار البنك الدولي هو كيفية القضاء على الفقر. ويدعو إلى دعم القطاع الزراعي؛ فكل دولة تريد أن تقضي على الفقر لابد أن تدعم الزراعة.

ويمكن للنمو الاقتصادي أن يكون أداة قوية للقضاء على الفقر، فالنمو الاقتصادي يفترض أن يزيد الإنتاجية ومن ثم أن تزيد دخول الفقراء، ويوسع نظام الفرص والخيارات. تاريخياً كان النمو القومي المطرد للناتج المحلي الإجمالي، مقروناً بزيادة الأجور والإنتاجية، وكان ذلك أحد الجوانب المهمة والأسباب التي ساعدت على الخروج من الفقر في البلدان الصناعية. عموماً أن النمو الاقتصادي هو أولى الضرورات اللازمة لتخفيف حدة الفقر، فالاقتصادات التي تنمو بسرعة تكون فرصتها في التغلب على الفقر أكبر من فرصة الامر الذي يؤدي إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر، مؤدياً إلى تحسين توزيع عائدات النمو الاقتصادي، وحتى يكون تقليص الفقر مستمرا يجب أن يكون توزيع الدخل عقلانياً يطال جميع شرائح المجتمع ولاسيما الفقراء منهم، ويترتب على ذلك ما يأتي: إن النمو الاقتصادي وإن سياسات التوزيع يجب أن تتجه نحو تعزيز فرص الفقراء[15:ص559].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

3.3. مكافحة الفقر في العراق

وضعت وزارة التخطيط العراقية إستراتيجية لمكافحة الفقر، وقد تضمنت هذه الإستراتيجية مديات قصيرة ومديات طويلة. فتضمنت المديات القصيرة مثلًا المساعدة والدعم وتقديم المساعدة للمنظمات لفتح دور للايتام وتنمية المشاريع الصغيرة، وكذلك تبنت هذه المنظمات دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة. أما المدى الطويل فيشمل إعادة صياغة السياسة العامة للدولة لتكون على وفق المتغيرات.

كذلك تضمنت هذه الإستراتيجية الالتزام بالتنمية البشرية بوصفها المعيار الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الاستثمارات. وأيضا تطبيق اللامركزية، إذ يجب أن يعطى أهمية كبيرة لمشاركة المجتمع المحلي، بمعنى إفساح المجال أمام المحافظات وعدم الابقاء على المركز فقط. وأيضا اعتماد وجهات نظر المختصين من آفة الاختصاصات واستخدام الطاقة منخفضة التكاليف. وتعديل أساليب ادارة الميزانية العامة للدولة وتقليل الإنفاق في المجالات غير الضرورية.

وقد ركزت هذه الإستراتيجية على ثلاثة عناصر رئيسة، تمثلت بإيجاد فرص توليد الدخل المستدام، والتمكين وبناء رأس المال البشري، وكذلك تأسيس شبكة أمان اجتماعي فاعلة. ووضعت لها مجموعة أهداف سعت لتحقيقها، ووضعت لكل هدف وسيلة لتحقيقه كما يأتي[16: ص138-140]:

1- تحقيق دخل أعلى ومستدام من العمل للفقراء، وذلك عن طريق تحفيز خريجي معاهد وكليات الزراعة والبيطرة وإعداديات الزراعة، على إنشاء مشاريع وشركات توفر فرص عمل في المناطق الريفية. وتوفير فرص عمل للشباب في المناطق الفقيرة (ذكوراً وإناثا) في برامج المراكز المجتمعية. وكذلك شمول أوسع للفقراء ببرامج الإقراض لإنشاء مشاريع مدرة للدخل.

2- تحسين الوضع الصحي، بإنشاء أو تأهيل وتجهيز مراكز صحية أو عيادات متنقلة في المناطق الفقيرة. وتأمين مياه صالحة للشرب في المناطق النائية، والقيام بحملات توعية في المناطق الفقيرة.

3- تحسين تعليم الفقراء ببناء المدارس أو تأهيلها وصيانتها وإعطاء أولوية لتدريب معلمي ومدرسشي المناطق الريفية وتطبيق برامج التغذية المدرسية في المناطق الفقيرة. وكذلك إعادة فتح أقسام وورش فنية في مدارس المناطق الفقيرة.

4- توفير سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات، بإجراء مسح لحصر تجمعات السكن العشوائي. واستخدام الطاقة الشمسية في المناطق الفقيرة. وأيضا تنفيذ مشاريع لبناء المجمعات السكنية الاقتصادية.

5- حماية اجتماعية فاعلة للفقراء، بإصلاح نظام البطاقة التموينية ووضع آلية لشمول المستفيدين من نظام الحماية الاجتماعية بالقروض الصغيرة وربطها بإخراجهم من نظام الحماية، وكذلك توفير الدعم النفسي والاجتماعي للعائدين الفقراء في المناطق المحررة.

6- تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنازحين والعائدين من المناطق المحررة، باعتماد برامج تشغيل كثيفة للعمالة لتوفير فرص عمل عاجلة للعائدين من النزوح في المحافظات وضحايا الإرهاب، وتوفير الخدمات للنازحين والفقراء وضمان توفير التعليم الأساسي للاطفال النازحين الفقراء.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

4.3. منظور آمارتيا سن للفقر، ومدى انسجامه مع سياسات الحد من الفقر في العراق

يرى" سن" أن الحرمان النسبي من حيث الدخل يمكن أن يفضي إلى حرمان مطلق من حيث القدرات، يؤكد "سن" أن الدخل وسيلة مهمة للحصول على القدرات وأن القدرات المعززة لبناء الحياة تنزع طبيعيا إلى توسيع قدرة المرء ليكون أكثر إنتاجية وأقدر على الحصول على دخل أكبر. ويرى أن التنمية البشرية بديل للقضاء على فقر الدخل. إن توافر تعليم أساسي أفضل ورعاية صحية أفضل من شأنهما أن يؤديا إلى تحسن نوعية الحياة مباشرة ومن ثم يزيدان من قدرة الشخص على الحصول على الدخل والتحرر من فقر الدخل أيضا. وقد كشف تقرير التنمية الإنسانية عام 1999 أن أولويات الفقراء ليس تحسين الدخل فقط، بل لهم أولويات أخرى مثل حرية التنقل وحرية الرأي والأمن من الاعتقال التعسفي والفصل التعسفي من العمل وغير ذلك. ويلفت (امارتيا سن) النظر إلى أن ترتيب المجتمعات على أساس متوسط الدخل يمكن أن يختلف عن ترتيبها وفق متوسط الشروط الصحية. فمثلًا شخص يحصل على دخل مرتفع ولكنه يعاني من علة مزمنة يستلزم علاجها تكلفة باهظة جدًا يصبح وعلى نحو واضح محرومًا إزاء وسيلة مهمة تعنيه حتى وإن لم نصنفه فقيرًا في الإحصاءات العادية عن توزيع الدخل[17].

والمفهوم الحديث للفقر بأبعاده الإنسانية الذي يجمع بين فقر الدخل والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والاحتياجات الأساسية، ومستوى التعرض والتهميش. والذي عبره ارتبطت مكافحة الفقر بأجندة الخطط التنموية ارتباطًا محوريًا، ومن ثم فكل محاولات مكافحة الفقر في العراق كانت فاشلة وبائسة. فالنظام السياسي هو الإناء الذي يحوي مكونيه الاقتصادي والاجتماعي للبلاد؛ إذا؛ لا يتوقع حصول تغيير في حياة العراقيين ضمن ما أطلق عليه "بالعملية السياسية" الحالية، والذي يحتاج حسب الخبراء الدوليين ما بين 10 إلى 20 عامًا. ولعل خير وصف للدولة الحالية في العراق، هو ما توصل أليه "بيلر دومينجو" من معهد التنمية الخارجية للبنك الدولي ((أن الدول الهشة تتبنى في العادة أنظمة سياسية معقدة، غالبًا ما تكون مشحونة بعدم الثقة. وقد تتناحر مجموعات النخبة ضد الفصائل العرقية المنقسمة. ويتسم الحافز لبناء الاتفاق في الرأي بالضعف، ويحول تمزق التلاحم الاجتماعي دون تشكيل الطلب على الإدارة العامة على مستوى المجتمع. ان الخيار الذي لابديل عنه، هو توطيد الديمقراطية على أسس الحكم الرشيد (Good Governance)، فهناك ارتباط لا ينفصم بين التنمية البشرية والحكم الرشيد، فالتنمية البشرية لا يمكن ان تتواصل بدون الحكم الرشيد، ولا يمكن أن يكون الحكم رشيدًا ما لم يؤد إلى استدامة التنمية البشرية.

من هنا جاء رأي (امارتيا سن) في الفقر بأنه حرمان بالدرجة الاساس، فربط بينه وبين الديمقراطية، مؤكدًا ضرورة إرساء الديمقراطية، ويعتقد أن قدرة توظيف العقل والاستخدام الأمثل للفرص بإمكانهما أن تقضي على الفقر.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

4. النتائج

1- ان حجم الفقر في العراق في ازدياد مستمر وفق المقياس العياري لخط الفقر الذي يحدد الفقر بقدرة الفرد على تأمين الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية، وخصوصًا مع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي الذي أسفر عن ارتفاع الأسعار وزيادة أعداد العاطلين عن العمل.

2- الفقراء في العراق هم من كلا النوعين. فقراء تكوين، بسبب ضعف ورداءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية، ما أفرز لدينا الكثير من حالات العوق سواء ذهني ام جسدي، أو فقراء تكوين ثقافي بسبب نوعهم الاجتماعي كالنساء مثلًا أو انحداراهم من فئات اجتماعية معينة. وفقراء تمكين بسبب ضعف قدراتهم العلمية أو الفنية.

3- ما زالت مسألة تأنيث الفقر في زيادة مستمرة بسبب استمرار العمليات الإرهابية وعمليات التهجير والنزوح وانتشار السلاح المنفلت، يقابلها ضعف الخطط الإستراتيجية أو عدم تطبيقها بشكل صحيح ودقيق وعدم تهيئة الفرص المناسبة للنساء لتطوير قدراتهن والتخفيف من حدة فقرهن.

4- تبين من البحث ان السياسات المالية والاقتصادية في الدولة العراقية لا تصب في مصلحة الفقراء وإنما في صالح الطبقة السياسية؛ لأنها لم تركز على إنشاء مشاريع تقلل البطالة وتوفر فرص عمل، بل هي سياسات تشكل ضغطًا على شريحة الفقراء، وبهذا تكون الدولة اقرب إلى دولة الإضعاف منها إلى دولة التمكين.

5- تدني مستويات التنمية في العراق، وهذا انما يدل عليه زيادة أعداد الفقراء.

5. التوصيات

1- تقديم تسهيلات في مجال التعليم وخاصة للأسر التي تعيلها نساء للانخراط في المدارس والجامعات لرفع قدراتهن وتطوير مهاراتهن لزيادة فرص العمل لديهن.

2- تكثيف الجهود لاستقرار الوضع الأمني في البلد؛ لأن جزء كبير من مشكلة الفقر في العراق ناتجة من عدم استقرار الوضع الأمني واستمرار العمليات الإرهابية.

3- اعتماد سياسات مالية واقتصادية تصب في صالح الفقراء وترفع من إمكاناتهم وتزيد من دخولهم.

4- رسم خطط تنموية دقيقة ومتابعة تطبيقها لتطال جميع شرائح المجتمع ولاسيما من هم تحت مستوى خط الفقر.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر

[1] مهدي صالح، دليل الفقر البشري، دراسة تحليلية لواقع الفقر العربي من منظور التنمية البشرية، مجلة النجاح، العدد/31، (2007).

[2] كريم محمد حمزة، الفقر: تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي، بحث مقدم في الندوة العلمية: الفقر في الوطن العربي، بغداد، بيت الحكمة، (2002).

[3] كريم محمد حمزة: مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، بغداد: بيت الحكمة،(2011).

[4] UNDP Poverty Report-Overcoming Human Poverty-N.Y- 1998.

[5] عائشة خليل، تأنيث الفقر، 2012 http://www.m.ahewar.org

[6] هدى محمود حجازي: ظاهرة تأنيث الفقر في ظل العولمة بين الانتشار والمكافحة الوهمية، على الموقع **http://fac.ksu.edu.sa/hhegazy/blog/23655**

[7] كيفية قياس الفقر في المناطق الحضرية، على الموقع www.irinnews.org/ar/report/3232 .

[8] طلعت حسيني إسماعيل، الفقر والتعليم، دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد/85 ، (2014) .

[9] http://www.arab-api.org/images/training/programs,1/2016/358_P16015-4.pd3/7/2022, 9:31 am.

[10] غسان منير حمزة وعلي احمد الطراح: **العولمة والدولة– الوطن والمجتمع**، بيروت، دار النهضة العربية للنشر، (2002).

[11] نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، (1981).

[12] عبدالله عطوي، السكان والتنمية البشرية، بيروت، دار النهضة العربية، (2004).

[13] عدار عباس فاضل الساكني، العولمة ودور الدولة في البلدان النامية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، بغداد، (2009).

[14] شيماء أسامة محمد صالح، الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية، الجهاز المركزي العام للإحصاء، مصر، (2014).

[15] صابر بلول، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد/25، العدد الاول، (2009).

[16] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، **خطة التنمية الوطنية** (2018 – 2022)، بغداد، (2018).

[17] أحمد جميل حمودي، التنمية حرية، رؤية شاملة للتنمية، الحوار المتمدن، العدد 2322، (2008).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq